جامعة العريش

كلية التربية

مجلــة كليــة التربيــة

علمية محكمة ربع سنوية

(السنة السابعة – العدد التاسع عشر – يوليو ٢٠١٩م)

j_foea@aru.edu.eg

الإشراف العـــــام

أ.د. رفعت عمر عزوز	عميـد الكلية (رئيس مجلس الإدارة)
أ.د. السيد كامل الشربيني	وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث (نائب رئيس مجلس الإدارة)

هيئة التحرير

أ.د. محمد رجب فضل الله	رئيس التحرير
أ.د. أحمد عبد العظيم سالم	مدير التحرير
د. كمال طاهر موسى	عضو
د. أسماء حسن صبّاح	عضو

الإشراف المالي والإداري

أ. محمد إبراهيم محمد عريبي	المسؤول المالي
أ. أسماء محمد علي الشاعر	المسؤول الإداري

قواعد النشر بمجلة كلية التربية بالعريش

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية السليمة على ألا يكون البحث المقدم للنشر قد سبق وأن نشر، أو تم تقديمه للمراجعة والنشر لدى أي جهة أخرى في نفس وقت تقديمه للمجلة.

٢. تُقبل الأبحاث المقدمة للنشر بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية.

٣. تقدم الأبحاث الكترونياً مكتوبة بخط (Simplified Arabic)، وحجم الخط ١٢، وهوامش حجم الواحد منها ٢.٥سم، مع مراعاة أن تنسق الفقرة بالتساوي ما بين الهامش الأيسر والأيمن (Justify). وترسل إلكترونياً على شكل ملف (Microsoft Word).

٤. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث المُحكم بما في ذلك الأشكال والرسوم والمراجع والجداول والملاحق عن (٢٥) صفحة. (الزيادة بحد أقصى ١٠ صفحات برسوم إضافية). ولا يزيد البحث المُستل عن (٢٠ صفحة) (الزيادة بحد أقصى ٥ صفحات برسوم إضافية).

٥. يقدم الباحث ملخصاً لبحثه في صفحة واحدة، تتضمن الفقرة الأولى ملخصاً باللغة العربية، والفقرة الثانية ملخصاً باللغة الإنجليزية، وبما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة لكل منها.

٦. يكتب عنوان البحث واسم المؤلف والمؤسسة التي يعمل بها على صفحة منفصلة ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث.

٧. يجب عدم استخدام اسم الباحث في متن البحث أو قائمة المراجع ويتم استبدال الاسم بكلمة "الباحث"، ويتم أيضاً التخلص من أية إشارات أخرى تدل على هوية المؤلف.

٨. البحوث التي تقدم للنشر لا تعاد لأصحابها سواءً قُبل البحث للنشر أم لم يقبل. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في تحديد أولويات نشر البحوث.

٩. لن ينظر في البحوث التي لا تتفق مع شروط النشر في المجلة، أو تلك التي لا تشمل على ملخص البحث في أي من اللغتين، أو يزيد عدد صفحاتها عن ٣٥ صفحة شاملة الصفحات الزائدة، أو (٢٥ صفحة للبحث المُستل)

١٠. يقوم كل باحث بنسخ وتوقيع وإرفاق إقرار الموافقة على اتفاقية النشر.

١١. يسهم الباحث في تكاليف نشر بحثه، ويتم تحويل التكلفة على الحساب الخاص بالمجلة. يجب إرسال صورة عن قسيمة التحويل أو دفع المبلغ، مع البحث الكترونيا. التكاليف تشمل: مكافأة التحكيم، وتكلفة الطباعة والنشر، والحصول على نسخة من العدد، وعدد (٥) مستلات من البحث المُحكم، و (٣) من البحث المُستل.

١٢. يتم نشر البحوث أو رفض نشرها في المجلة بناءً على تقارير المحكمين، ولا يسترد المبلغ في حالة رفض نشر البحث من قبل المحكمين.

١٣. يُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر بعد إتمام كافة التصويبات والتعديلات المطلوبة، وسداد الرسوم المقررة.

١٤.

قواعد التحكيم بمجلة كلية التربية بالعريش

فيما يلي القواعد الأساسية لتحكيم البحوث المقدمة للنشر بمجلة كلية التربية بالعريش

القواعد عامة:

١. مدى ارتباط موضوع البحث بمجال التربية.

٢. مدى مناسبة الدراسات السابقة، وإبرازها لرؤى متعددة.

٣. درجة وضوح أسئلة وأهداف البحث.

٤. مستوى تحديد عينة ومكان البحث.

٥. درجة إتباع البحث لمعايير التوثيق المحددة في دليل رابطة علم النفس الأمريكية، العدد السادس.

٦. احتواء قائمة المراجع على جميع الدراسات المذكورة في متن البحث والعكس أيضاً صحيح.

٧. حدود الدراسة، وتبريراتها.
٨. سلامة تقرير البحث من الأخطاء اللغوية المتعلقة بالنحو والإملاء وكذا المعنى.
٩. تكامل جميع أجزاء تقرير البحث، وترابطها بشكل منطقي.

قواعد الحكم على منهجية البحث:

١. تحديد الفترة الزمنية للبحث.
٢. تحديد منهجية مناسبة للبحث.
٣. تبرير إجراءات للاختيار في حالة دراسة الأفراد أو الجماعات.
٤. تضمين البحث إطاراً نظرياً واضحاً.
٥. توضيح الإجراءات المتعلقة بالجوانب المهنية الأخلاقية مثل: الحصول على موافقة المشاركين المسبقة.

قواعد تحكيم الإجراءات:

١. شرح وسائل جمع المعلومات بوضوح، والعمليات المتبعة فيها.
٢. تحديد وشرح المتغيرات المختلفة.
٣. ترقيم جميع الجداول والأشكال والصور والرسوم البيانية بشكل مناسب وتبويبها والتأكد من سلامتها.
٤. شرح عملية التحليل المتبعة ومبرراتها، والتأكد من اكتمالها وسلامتها.

قواعد الحكم على النتائج:

١. عرض النتائج بوضوح.
٢. توضيح جوانب الاختلاف في حالة تعارض نتائج البحث مع نتائج الدراسات السابقة.
٣. اتساق الخاتمة والتوصيات مع نتائج البحث.

محتويات العدد (١٩)

السنة السابعة		هيئة التحرير	
الرقم	عنوان البحث	الباحث	الصفحات
مقال العدد			
١	مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي	إعداد: أ.د جمال علي الدهشان أستاذ أصول التربية عميد كلية التربية جامعة المنوفية	١٣-٤٠
بحوث ودراسات محكمة			
١	تقويم استيفاء التعليم الجامعي المفتوح بجامعة العريش لمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	د. هشام يوسف مصطفى العربي أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد كلية التربية – جامعة العريش	٤٣-١٠٠
بحوث مستلة من رسائل ماجستير ودكتوراه			
١	فاعلية استراتيجية الأنشطة المتدرجة في تنمية المهارات الإملائية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية	إعـــداد أماني محمد عبد العزيز الريس معلمة لغة عربية بإدارة بئر العبد التعليمية تخصص (مناهج وطرق تدريس اللغة العربية)	١٠٣-١٢٩
٢	فعالية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي في رفع مستوى تقبل الأقران لدى التلاميذ المرفوضين	الباحثة/ أمل صالح سليمان عايد	١٣١-١٥٨
٣	أثر استخدام المعلم لأساليب التقويم المنظومي في تنمية التفكير المنظومي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية	إعداد عليـــاء أبـــو بكر عبد المنعم المتولي معلمة لغة عربية بإدارة الشيخ زويد التعليمية	١٥٩-١٩٤

مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي

إعداد: أ.د جمال علي الدهشان

أستاذ أصول التربية

عميد كلية التربية جامعة المنوفية

ملخص :

على الرغم من اهمية مجانية التعليم ، باعتبار ان التعليم حق إنساني وضرورة مجتمعية لا غني عنها للنهوض بالمجتمع ، واستثمارًا تقوم به الدولة ؛ لتحقيق العدل التربوى وتكافؤ الفرص التعليمية والاستفادة من قدرات أبنائها كافة ، بغض النظر عن إمكاناتهم المالية ، لكى يحصل كل فرد على ذلك الحق يتطلب الامر ضرورة الا تقف الظروف الاقتصادية والاجتماعية دون حصوله على هذا الحق خاصة في مراحله الاولى ، وهو ما يتم من خلال ما اطلق عليه مجانية التعليم ، فان الواقع المعاش وبعد أكثر من سبعين عاماً ، ينضح بأفكار وآراء تؤمن بأن المجانية هي السبب المباشر في تدنى مستوى التعليم ، وتدعو الى ضرورة الغائها واعادة النظر فيها او ما اطلقوا عليها ترشيدها ، بل وصل الامر الى اعتباره – وفق تصريحات السيد الوزير – ظلما اجتماعيا وليست عدالة اجتماعي.

الورقة الحالية تسعى الى مناقشة تلك القضية والجدل حولها من خلال تناول النقاط التالي:

١- اهمية وضرورة مجانية التعليم في مصر اجتماعيا وتربويا ، ومخاطر التراجع عنها

٢- خرافة مسئولية المجانية عن تدهور وتدنى التعليم.

٣- دور مجانية التعليم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوى .

مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق العدل التربوي وتكافؤ الفرص التعليمية

هل يوجد في عصرنا هذا من افراد يستحقون التعليم واخرون لا يستحقون ؟"

هل يوجد تعليم بالمجان إطلاقا ام إن المقصود بالمجانية هى إزالة الحاجز المادي فقط عن الالتحاق بالمؤسسة التعليمية؟

Abstract:

Free education is a societal necessity for equalization of educational opportunities and educational justice

Working paper submitted to

The First Scientific Conference of the Department of Origins of Education

Faculty of Education, Sohag UniversityUnder the title

"Free education between acceptance and rejection of visions and orientations"

Preparation

Gamal Ali Al Dahshan

Professor of pedagogy and Dean of the Faculty of Education

Monofiya University

In spite of the importance of free education, considering that education is a human right and a social necessity indispensable to the advancement of society and investment by the State; to achieve educational justice and equal educational opportunities and benefit from the capabilities of all its children, regardless of their financial potential, so that everyone gets that right It is necessary that economic and social conditions do not prevent this right, especially in its early stages. This is achieved through the so-called free education. The reality of the pension, after

more than seventy years, gives rise to ideas and opinions that believe that free is the direct cause of the low level. Education , And calls for the need to cancel or reconsider or what they called rationalization, but it came to be considered – according to statements by the Minister – social injustice and not social justice.

The present paper seeks to discuss this issue and debate around it by addressing the following points:

1 – The importance and necessity of free education in Egypt socially and educationally, and the risk of retreating

2 – myth of responsibility for free from the deterioration and low education.

3 – the role of free education in the equalization of educational opportunities and educational justice.

مقدمة :

"التعليم حق للجميع كالماء والهواء" عبارة شديدة التركيز تلخص قيمة ومعنى التعليم، كونه أداة قوية قادرة على تحويل الأمم بشكل كلى ودفعها إلى الازدهار الاقتصادي، وكان عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين هو أول من رفع هذه الجملة شعارا مناديا من خلالها بمجانية التعليم، وأن يكون حقًا للجميع، مثل الماء والهواء.

وليس التعليم هبة تهبها الدولة لرعاياها ، بقدر ما هو حق للإنسان وواجب على الدولة والتزام مفروض عليها أن تؤديه ، وهو أيضا حق مقدس لكل المصريين ويجب عدم وضع شروط أو ضوابط تحول بين الأفراد وبين حصولهم على هذا الحق ، وإذا كانت الدولة للآن تملك حق الحياة والموت على مواطنيها ، فلابد من أن تضمن لهم الحد الأدنى من تكافؤ الفرص فيما بينهم ، ومن أهم المجالات التى يتضح فيها هذا التكافؤ هو الحق فى التعليم والحق فى العمل.

لكى يحصل كل فرد على ذلك الحق فان الامر يتطلب ضرورة الا تقف الظروف الاقتصادية والاجتماعية دون حصوله على هذا الحق خاصة في مراحله الاولى وهو ما يتم من خلال ما اطلق عليه مجانية التعليم .

أن المجانية ليست «توجهاً اجتماعياً» وإنما تطبيق تلجأ إليه الدول الرشيدة كي تضمن الاستفادة من قدرات أبنائها كافة، بغض النظر عن إمكاناتهم المالية، فكأن التعليم المجاني استثمار ذو عائد آجل يعطى مردوداً يفوق بكثير رأس المال الذى استُثمر فيه.

أن المجانية قد فتحت الباب أمام أبنائها كافة لتلقى العلم وكانت الثمرة لافتة ما بين تكوين أجيال من المتخصصين الذين يمثلون مكوناً مهماً من مكونات قوة مصر الناعمة المنتشرة في جميع أنحاء الوطن العربي وخارجه ناهيك عن القدرات المتفوقة ذات المكانة العالمية الرفيعة على الرغم من المشكلات التي نعرفها جميعاً للنظام التعليمي المصري .

«إن للفقراء حقاً في مختلف مراحل وأنواع التعليم، فهو أولاً حق لهم، وهو ثانياً مصلحة للأمة، وهو بعد ذلك تحقيق للديمقراطية»... (طه حسين) ، ولا يقف المال حائلاً بين المواطن وبين الحصول على ذلك الحق الأساسي من حقوق المواطنة ، كما ان قضية «مجانية التعليم» في مصر ولا تقتصر على الجانب التربوي والاقتصادي والاجتماعي، وحسب؛ إذ إنها «قضية ترتبط بالنضال الوطني في تاريخ مصر الحديث»،

الحق انه على الرغم من ايماننا بأهمية المجانية وضرورتها الا تتعرض من ان لآخر للانتقاد والهجوم فمع انها حق دستوري نجد من يهاجمها ويطالبوا بإلغائها او حتى ترشيدها ، حيث يقول وزير التعليم : «مجانية التعليم تحدد قدرتنا على الحركة، اللى كتب الكلام دا عام ١٩٥٢ مكنش يعرف إن مصر هيبقى فيها هذا العدد من السكان، إزاى عندنا إصرار نعلم الخايب والشاطر زى بعض.

وأضاف: أنا بسأال اللى بيتكلموا عن العدالة الاجتماعية في هذه النقطة، يعنى ايه عدالة اجتماعية، هل أضيع الكل لما أدى للشاطر زي الخايب ، لأ أنا مش مع هذا النوع من العدالة ولا مؤمن بيها، فكرة العدالة المبسطة دي فيها ظلم فاحش، ظلم اجتماعي متساوٍ، فَلَو إنتوا عاوزين تصلحوا بجد، لازم تناقشوا هذه الأفكار". مجانية التعليم ظلم مش عدالة اجتماعية.

فالضرورات الاقتصادية والسياسية لا تبيح الضرورات التربوية ، وان تسليع التعليم وتحويله الى سلعة لا يحصل عليها الا القادرون ماديا ، وتحويله الى هيئات اقتصادية لا دخل للدولة فيه ، وتحريره مثل تحرير التجارة بجعله سلعة تخضع للعرض والطلب امر في غاية الخطورة وسيحرم اغلبية الشعب من الحصول على هذا الحق ويشكل خطورة على مجتمع فقير نام يعانى من ارتفاع نسبة الامية .

ان ما قاله وزير التعليم عن أن المجانية ظلم اجتماعي كلام غير دقيق، لأن الظلم الاجتماعي هو أن يُمنع طالب متفوق من الاستمرار في الدراسة لأنه غير قادر على تسديد المصاريف، في حين أن المطلوب هو بناء نظام تعليمي حديث، ثم نبحث

بعد ذلك عن الإجابة عن سؤال: هل الدولة قادرة على الإنفاق على التعليم لا اختزال مشاكله بسطحية شديدة في المجانية؟!.

إن الحق في التعليم له أساس متين في القانون الدولي لحقوق الإنسان . فهو منصوص عليه في العديد من وثائق حقوق الإنسان العالمية والإقليمية . ومن الأمثلة على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٦)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ١٠)، اتفاقية حقوق الطفل (المادتان ٢٨ و ٢٩).

مجانية التعليم حق دستوري حق كفلة الدستور المصري ولن يستطيع إلغائه أي وزير ، ولكن حال إلغائها سيترتب عليها زيادة نسب الأمية فى مصر وتراجع جودة التعليم وحرمان أشخاص كثيرة من التعلم لأن الكثير من الأسر المصرية فقيرة تحتاج إلى تلك المجانية لتعليم أولادهم.

في هذا القرن الحادي والعشرين من المهم القول بإن التعليم لا يقل أهمية عن حق الحياة. فكلاهما حق ضروري يكمل بعضه بعضًا ذلك أن إحدى الحقائق الواضحة في هذا الزمان ويدور حولها النقاش هي أهمية التعلم المستمر وضرورة أن يتعلم الجميع بمن فيهم من فاتتهم الفرصة في الحصول عليه ومن هنا يكون سد منابع اللاقرائية (الأمية) للصغار وتأكيد أهمية القرائية للكبار مع إتاحة ضرورة التعلم للجميع.

واذا كان الحق في التعليم حق منصوص عليه بكل وضوح في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو ما يشكل اعترافاً بالقيمة الإنسانية الجوهرية للتعليم ،وهو اعتراف يقوم على أسس أخلاقية وقانونية راسخة ، فإن التعليم يمثل أيضاً وسيلة لا غنى عنها لتحرير وحماية حقوق الإنسان الأخرى من خلال توفير الدعائم اللازمة لضمان الصحة الجيدة والحرية والأمن والرفاه الاقتصادي والمشاركة في النشاط الاجتماعي والسياسي ، فكفالة الحق في التعليم تعزز فرص الناس في الحصول على حقوقهم الأخرى وتمتعهم بها.

"عش كأنك تموت غدا وتعلّم كأنك تعيش أبدا"

إن التمتع بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية كحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير، وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى، كل ذلك يتوقف على اقل تقدير على الحد الأدنى من التعليم . وبالمثل ثمة عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،كالحق في اختيار العمل والحصول على أجر متساو إذا تساوى العمل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التعليم العالي على أساس القدرة، لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية إلا بعد الحصول أدنى مستوى من التعليم.

أن أهم القضايا التي وردت في النصوص الدولية هي:

١. إلزامية ومجانية التعليم الأساسي؛
٢. إزالة أي نوع من التمييز في الوصول للتعليم على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو الإعاقة؛
٣. جعل التعليم العالي ممكنا بقدر من العدالة والمساواة؛
٤. نوعية تعليم جيد تلائم روح العصر وتراعي معايير حقوق الإنسان ومبادئ العدل والسلم؛
٥. حرية أولياء الأمور في اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبناءهم.

أن مجانية التعليم لا تمثل حقوقاً للأفراد وحدهم ذلك لأنها بالأساس حق للمجتمع وآلية ضرورية لأن يكتشف أفضل ما فى قدرات أبنائه؛ لأن الحرمان من التعليم بسبب الفقر يعنى أن المجتمع قد يحرم من قدرات نخبة من أذكى أبنائه لمجرد عدم قدرتهم على تحمل تكاليف التعليم.

ومن ناحية اخرى فان دعوة وزير التعليم، أو من يناصره في الفكرة، للتخفيف من عبء المجانية، سيكون انعكاسها الفوري والمباشر هو زيادة معدّلات من لا يقرأون أو يكتبون... إذ يُقدر تعداد الأميين بنحو ١٨.٤ مليون شخص، من إجمالي ١٠٤ ملايين مصري، وفق بيانات أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٢٠١٧ ، وهكذا سنجد أننا، تحت شعار تطوير التعليم، ساهمنا في استمرار المشكلة الأزلية الخطيرة، التي يسعى المجتمع المصري للتخلص منها منذ سنوات».

والواقع انه مع التشديد على عدم دستورية مناقشة الدعوة لمراجعة مجانية التعليم، فإن مواجهة الأمر لا تقتصر على دعاوى قضائية مضمونة يمكن أن تُرفَع حال أقدمت الحكومة على الخطوة؛ بل إنه يجب التحذير من تبعات في غاية الخطورة تتعلق بإلقاء مزيد من الأعباء على كاهل طبقات اجتماعية تعاني بطبعها، وترى في التعليم فرصة واحدة وأخيرة للترقي الاجتماعي، وتستثمر في أبنائها وفق هذا الاعتقاد الراسخ... وسيكون من شأن المساس بالمجانية حدوث هزة اجتماعية شديدة في المجتمع المصري».

خرافة مسئولية المجانية عن تدهور وتدنى التعليم

على الرغم من ضرورة المجانية إلا أن الواقع المعيش وبعد أكثر من سبعين عاماً ينضح بأفكار وآراء تؤمن بأن المجانية هي السبب المباشر في تدنى مستوى التعليم، حيث طالعتنا جريدة الأهرام فى عدد الخميس ٢٠١٤/٧/٢٤ بمقالين، أحدهما للأستاذ عصام رفعت بعنوان (خذوا المجانية وأعطونا تعليماً)، والآخر لأستاذ جامعي هو الأستاذ الدكتور أحمد على الخطيب (التعليم الجامعي وغياب المساءلة)، وكلا المقالين ينطلق من فهم ورؤية ترى أن تدهور نظامنا التعليمي يعود إلى المجانية وأنها سبب كل الشرور والتدهور للتعليم المصري ، اضافة الى تصريح وزير التربية والتعليم يوم السبت ١٠/نوفمبر/٢٠١٨ بان " مجانية التعليم ظلم مش عدالة اجتماعية" وان «مجانية التعليم تحد قدرتنا على الحركة" وغيرها من التصريحات والآراءالتى تسير في نفس السياق..

إن الصياح المستمر حول ضرورة إلغاء مجانية التعليم، وأنها سبب تدهور وتدنى التعليم، هو التمسك بالعرض وليس بالمرض وأصل الداء، أن نظام التعليم فى مصر فى حاجة ماسة إلى إعادة بناء وفق مطالب وأهداف الثورات التي ناضل الشعب المصري من خلالها بدءاً من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانتهاء بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتى نادت جميعها بمطالب أساسية وجوهرية لم تتحقق للآن، وهي: الحرية: والعيش الكريم، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، ولاشك

أن مجانية التعليم والتوزيع العادل للفرص التعليمية وفق الجدارة والاستحقاق والكفاءة من أهم معالم العدالة الاجتماعية.

إن الربط بين مجانية التعليم والتدهور وعدم الكفاءة يعتبر نوعًا من التفكير الخرافي الذى يقوم على الربط بين أمرين لا رابطة بينهما أصلا كما يقول لنا فلاسفة الفكر مثل القول بأن الغرض من خلق طائر الديك التبشير بالفجر لا لشيء سوى أن الديك يصيح عند انبلاج الضوء، مع أن العلم أثبت أن الطيور تغمض عيونها عند سدول الظلام وتفتحها عند بزوغ الضوء، ولهذا فإن أصحاب مرابى الدواجن يضيئون الحظائر بالكهرباء طول الليل حتى لا تنام وتظل تأكل حتى يزيد وزنها بسرعة للبيع ومن ثم الربح السريع.

أن المشكلة تكمن في خلل منظومة التعليم بمراحله المختلفة. ، والتي جعلت من مجانية التعليم وهم لا يعبر عن الواقع على حد وصفهم.

ان الربط بين سوء التعليم والمجانية لم يحدث إلا مع منهج «الخصخصة» الذى وضع السادات لبناته استجابة لشروط أمريكا والبنك الدولي ثم صندوق النقد الدولي، وبدأ ذلك من خلال التوسع في إنشاء المدارس والجامعات الخاصة برسوم عالية ابتداء من مطلع تسعينيات القرن الماضي تحت شعار تحسين الخدمة وتحقيق الجودة التعليمية. ولكى تقوم الدولة بمساعدة أصحاب هذه المشروعات فى الربح والكسب، قامت بتقليل نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية حتى تدفع بباقي الطلاب إلى الجامعات الخاصة، مع أن التعليم في هذه الجامعات لا يحقق أي جودة ، وقد كانت لى تجربة فى إحدى هذه الجامعات واكتشفت أن الجامعة تقوم بإضافة درجات للطالب الراسب تحريريا تحت اسم أعمال السنة حتى تحقق نسبة نجاح عالية، فأصبح شعار الطالب الذى نشأنا عليه من «تذاكر تنجح» إلى «تدفع تنجح»، فتركت التدريس بها. ومن هذا الوقع قال أحد الزملاء عن هذه الجامعات إنها «جامعات الأغنياء الأغبياء».

أدلة تُبرئ «مجانية التعليم» من التهم المنسوبة إليها :

١- ان تحميل المجانية مسؤولية فشل النظام التعليمي هو فشل مكتمل الأركان، فالمطلوب أولا أن يكون هناك تعليم، وإذا ثبت أن الدولة غير قادرة على الإنفاق على التعليم، خاصة الجامعي، فعليها أن تبدأ بمطالبة الطلاب القادرين بدفع مصروفات معقولة لتعليمهم ، ويستثنى منها الطلاب غير القادرين.

٢- أن وزير التعليم أشاد بما أحرزه التعليم المجاني في منتصف القرن الماضي؛ مؤكدا انه تلقى تعليماً حكومياً راقياً في الستينات، في وقت كان الالتحاق بالمدارس الخاصة عيباً (...)». وفي موضع آخر، عدّ أنه «إذا استطعنا الرجوع بالتعليم لما كان عليه فترة الخمسينات، فسيكون إنجازاً كبيراً»، على حد وصفه. لكنه كان يستدرك بأن «الزيادة في كثافة الطلاب» أصبحت عائقاً.

٣- التعليم في مصر لم يعد مجانيا ، المجانية كما سبقت الإشارة ليست متحققة على أرض الواقع، إذ إنه بغض النظر عن أن مؤسسات التعليم الرسمي كافة تفرض رسوماً رمزية فإن ثمة رسوماً حقيقية تُفرض فى حالات أخرى كما فى أقسام اللغات فى الجامعات وكذلك فى الدراسات العليا، وإذا افترضنا أن أقسام اللغات تضيف إلى التعليم باللغة العربية مهارة إتقان لغة أجنبية وأن الدراسات العليا مرحلة متقدمة من التعليم وهذا بديهي، فإن معنى هذا أن من يدفع أكثر يحصل على خدمة أفضل وهذا مرفوض من منطلق مبدأ المساواة وإتاحة الفرصة المتكافئة للجميع، ويُضاف إلى هذا بطبيعة الحال المكون الخاص في التعليم المصري فى مراحله كافة وقد أضحى مكوناً مهماً برسوم ، لم يعد معظمها فى متناول الطبقة المتوسطة بكل شرائحها وهو ما يعنى أيضاً مزيداً من «الانحياز الاجتماعي» للنظام التعليمي، فما العمل للخروج من هذه المعضلة المترتبة على أن الدولة تمر بظروف اقتصادية ضاغطة لا تمكنها من تأمين المجانية الشاملة وبالمستوى المطلوب إذا كنا نريد للتعليم أن يلعب دوره الطبيعي فى رقى الوطن؟ سوف يتعارض التسليم بالمساس بالمجانية بطبيعة الحال مع الدستور ولكن هذا المساس يحدث فى الواقع الحالى على نطاق واسع وهو من ثم يهدر طاقات بشرية يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى الانطلاق إلى الآفاق الرحبة للتنمية والتقدم، والحقيقة أن هذه المعضلة تحتاج حواراً موضوعياً واسعاً دون حساسيات

فالنظام التعليمي الحالي غير كفء على الإطلاق وصحيح أن المسألة لا تتوقف على الموارد وحدها فالأهم هو الرؤية لكن الموارد شرط ضروري لتنفيذ الرؤية السليمة وهى ليست حاليا فى متناول الدولة فأين المخرج؟

٤- كثير من الدول نهضت تعليما دون الغاء المجانية فالمجانية لا تعيق التقدم لم تقف المجانية عائقًا أمام تقدم الدول تعليميًا، إذ إن العديد من الدول التي تتصدر مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٨/٢٠١٧ تُطبق مجانية التعليم، ومنها: سنغافورة (الأولى عالميًا)، والولايات المتحدة الأمريكية (الثالث عالميًا)، وسويسرا (الخامس عالميًا)، وكندا (الـ ١٣ عالميًا)، وألمانيا (الـ ١٥ عالميًا)، وفي فنلندا (الثانية عالميًا) تُطبق المجانية بكل المراحل التعليمية، من مرحلة ما قبل الابتدائي حتى التعليم العالي، كما يتم توفير الكتب الدراسية، والوجبات اليومية، ووسائل النقل للطلاب المقيمين بعيدًا عن المدرسة مجانًا، في مرحلتي التعليم قبل الابتدائي والأساسي، وفي مصر، لم تمنع المجانية تنفيذ خطط الوزير، ولم تقف عائقًا أمام تحقيق سياساته التي جعلته ينفق مليار جنيه على المنهج الجديد للصف الأول الابتدائي، فضلاً عن تصريحه بأن «مصر ارتفعت من المركز ١٣٧ إلى المركز ١٠٠ في التصنيف العالمي لمجرد أن لدينا رؤية، وفي ظل أن الوزارة صنعت معجزة بكل المقاييس»، ووفقًا لهذا التصريح فإن هذا «الارتفاع» وتلك «المعجزة» قد حدثا في وجود مجانية التعليم.

٥- أن التعليم ضرورة اجتماعية وإنسانية وليس سلعة، والسعي نحو تحقيق متطلبات الجودة يكون من خلال إتاحة التعليم للجميع، فالجودة لا تعني قصر التعليم علي فئة أو جماعة ولكنها في التحليل الأخير تعني مجانية التعليم ، وإتاحته أما أكبر عدد ممكن من الطلاب الراغبين والقادرين عليه لخلق مجتمع الكفاءة والجدارة القادر علي المنافسة في ظل متغيرات العصر.

٦- أن مجانية التعليم ليست كما يعتقد البعض سمة للمجتمعات الاشتراكية أو ثمرة لثورة يوليو التى لا يطيقها البعض ، بل ان الدول الرأسمالية الرشيدة كألمانيا مثلاً تأخذ بها؛ لأنها تدرك جدواها للمجتمع ، حيث تعتمد غالبية دول العالم مجانية التعليم

لاسيما في مراحله الاساسية حتي الثامنة عشر من عمر الطلبة رغبة في بناء اجيال جديدة لا تحول فيها الظروف وفقر الاهل دون استكمال هذا البناء ، صحيح ان هناك دول مجانية التعليم فيها اصبحت هي والعدم سواء لكننا اخترنا في هذا التقرير خمس دول متقدمة وقوية ورأسمالية تنتهج الاقتصاد الحر ومع ذلك تلتزم بمجانية التعليم والتعليم بالمناسبة من الحقوق طبقا لمواثيق الامم المتحدة ..تلك الدول الرأسمالية الخمس هي امريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا والمانيا نستعرض نظم التعليم فيها والمجانية في بعضها حتي انتهاء المرحلة الثانوية فيما تستمر المجانية في بعضها حتي الانتهاء من الجامعة واحيانا تصل الي دفع مرتبات شهرية علي سبيل المنح لبعض الطلبة وقد اخترنا تلك الدول تحديدا لئلا يتعلل البعض فتلك الدول تؤمن بالاقتصاد الحر والرأسمالية ومع ذلك تمنح شعوبها مجانية التعليم علي اعلي مستوي من الجودة بما يفوق التعليم الاجنبي في دول اخري

٧- التحايل على المجانية : حقيقة واقعنا أن التعليم أصبح مكلفا وليس مجانيا، كما أن الواقع الحالى لا يحقق المجانية المنشودة، وكذلك لا يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة ولا هو حقق جودة التعليم، وطبيعى أن نواجه هذا الواقع بالدراسة والبحث، والواقع ان مجانية التعليم غائبة بسبب أن أولياء الأمور يصرفون قرابة ٢٠٠ مليار جنيه على التعليم تشمل الدروس الخصوصية، والكتب الخارجية والمدارس الدولية والخاصة.

أننا نعلم جميعاً أنه لا توجد مجانية تعليم فعلية فى مصر بتحايلات كثيرة كمجموعات التقوية مثلاً فى التعليم قبل الجامعي والمدارس الخاصة المصرية والدولية ذات المصروفات الفلكية وأقسام اللغات فى الجامعات المصرية وكذلك مرحلة الدراسات العليا التي أصبحت رسومها فوق طاقة الأسرة العادية والجامعات الخاصة المصرية والدولية، أما على الصعيد غير الرسمي فحدث عن الدروس الخصوصية الفردية والجماعية ولا حرج، وصحيح أن المصريين يدفعون فيها عشرات المليارات ولكن هذا يحدث لأن المدرسة أسقطت وظيفتها تماماً. أن كل ما سبق لا يعنى أن المجانية غير قابلة للترشيد، وثمة مقترحات كثيرة فى هذا الصدد.

٨- تدنى الانفاق على التعليم : أن الخلل ناتج عن قلة الإنفاق، وليس المجانية.

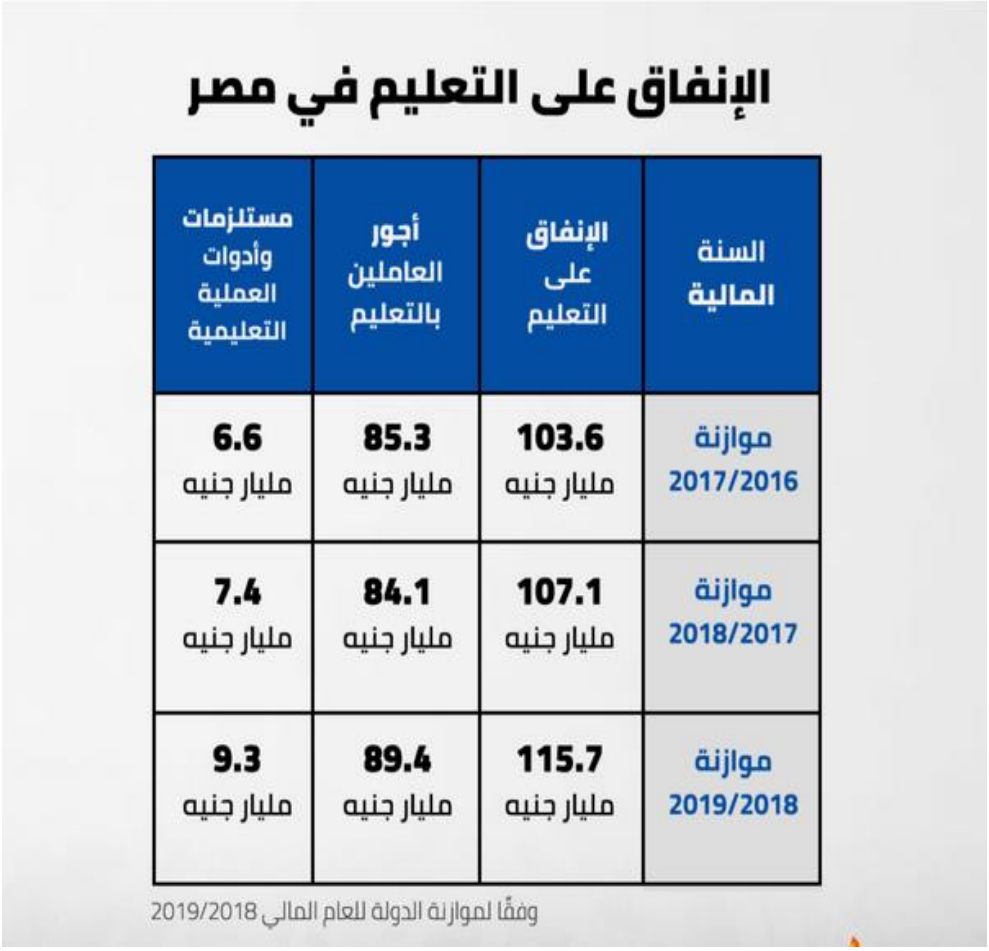

الإنفاق على التعليم في مصر

السنة المالية	الإنفاق على التعليم	أجور العاملين بالتعليم	مستلزمات وأدوات العملية التعليمية
موازنة 2017/2016	103.6 مليار جنيه	85.3 مليار جنيه	6.6 مليار جنيه
موازنة 2018/2017	107.1 مليار جنيه	84.1 مليار جنيه	7.4 مليار جنيه
موازنة 2019/2018	115.7 مليار جنيه	89.4 مليار جنيه	9.3 مليار جنيه

وفقًا لموازنة الدولة للعام المالي 2019/2018

اننا نرى ان المجانية التزامًا مجتمعيًا، واستثمارًا تقوم به الدولة؛ لتحقيق المساواة وبناء الإنسان، والاستفادة من القوى البشرية المتعلمة العالمة، التي تعد – وحدها– قاطرة التنمية، وقبل كل ذلك تجب إعادة النظر في موازنة التعليم، والمبالغ المتدنية المُخصَصة للإنفاق على القطاع، والتي تلتهم الأجور معظمها، مع وضع خطط واضحة لكيفية إنفاق الموازنة بما يؤدي إلى إحداث تطور حقيقي.

ان مجانية التعليم ليست مشكلة في حد ذاتها ولكنها مرتبطة بنقطتين اساسيتين الاولى الزيادة السكانية المطردة وزيادة الطلب على التعليم ، واقبالها على المجاني منه ، وايان مظم الاسر المصرية وعجز الدولة عن مواكبة ذلك ، وضعف

الميزانية المخصصة له ، فلابد اذن من زيادة الميزانية المخصصة للتعليم لاحتواء زيادة الطلب على التعليم وزيادة الوعى بأهميته وضروريته وارتفاع تكلفة تقديم تعليم يتواكب مع ما يوجهه من تحديات عديدة ، والاحتواء لا يعنى التوسع الكمي فقط متمثلا في زيادة عدد المدارس والقاعات الدراسية ولكن اضافة الى ذلك التوسع الكيفي من خلال تطوير المناهج وتحسين احوال المعلمين والاهتمام بإعدادهم وتدريبهم ، والتوسع في الاستفادة من التكنولوجيا واجهزة العرض والوسائل التعليمية المساعدة .

ان مجانية التعليم بشكلها الحالي لم تعد مقبولة على الاطلاق في ظل مؤسسات نظامية لا تقدم تعليم يرضى طالبيه ، الامر الذى ادى الى تفضيل معظم الاسر المصرية اللجوء الى انشاء تعليم غير نظامي موازى للحصول على تعليم مقبول لأولادهم ، بتكاليف تفوق قدرة الاسر الفقيرة وتهدر مبدا تكافؤ الفرص والعدل التربوى ، وهو ما دعي البعض الى ضرورة اخضاع مجانية التعليم لإعادة نظر واخضاعها لقواعد وشروط حتى تحقق الهدف منها ، وان كان هناك ما يصرف من قبل المواطنين على تعليم الشوارع والمدارس الموازية فالتعليم النظامي اولى به ، وان كان هناك ما يحصل عليه المعلمين فالأولى ان يحصلوا عليه من خلال مؤسسات تعليمية محترمة .

اننا في حاجة الى عودة التعليم من تعليم الشوارع والسناتر الى مؤسساته التعليمية الى انشئت لهذا الغرض ، ولن يحدث ذلك الا بتحسين واقع تلك المؤسسات وتحسين ما تقدمه من خدمات ، من خلال رفع الميزانية المخصصة للتعليم وزيادة من الدخل القومي وزيادة ما يخصص له من الدخل القومي هذا من جهة ، واعادة النظر في مجانية التعليم وتحليلها وتحويلها من كونها شعار الى واقع واخضاعها للدراسات الكافية من قبل المتخصصين من جهة اخرى .

ينص دستور جمهورية مصر العربية) ٢٠١٤ (في المادة) ١٩ (على أن "التعليم حق لكل مواطن"، وتلتزم الدولة "بتوفيره وفق معايير الجودة العالمية"، وهو "إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله

المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية ... وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤ % من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية".

وتلزم المادة) ٢٥ (من الدستور الدولة "بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار". وتشير المادة) ٨١ (إلى التزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. وقد تم تأكيد الحق في التعليم ومجانيته في المادة) ٣(من)القانون رقم) ١٣٩ (لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم(، التي تنص على أن "التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان".

وتشير المادة) ١٥ (من هذا القانون إلى سنوات التعليم الإلزامي؛ حيث تنص على أن "التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية".

وتحدد المادة) ٢١ (عقوبة والد الطفل أو المتولي أمره إذا تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة.

وفي عام ١٩٩٦ تم إصدار)قانون الطفل المصري رقم) ١٢ (لسنة ١٩٩٦ ، والمعدل بالقانون رقم) ١٢٦ (لسنة ٢٠٠٨ ،) الذي تنص مادته رقم) ٥٤ (على أن "التعليم حق لجميع الأطفال بمدارس الدولة بالمجان". وأقر هذا القانون أيضا حق التعليم للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العادية، حيث نصت المادة) ٧٦ مكرر(على أن "للطفل المعاق الحق في التربية والتعليم وفي التدريب والتأهيل المهني في ذات المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للأطفال غير المعاقين، وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية الناتجة عن طبيعة ونسبة الإعاقة". وفي عام ٢٠١٨ ، صدر)القانون رقم) ١٠ (لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(، الذي ألزم الحكومة "باتخاذ التدابير اللازمة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة ... على تعليم دامج في المدارس والفصول والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الحكومية وغير

الحكومية المتاحة للآخرين، والقريبة من محال إقامتهم في ضوء درجة ونوع الإعاقة، على أن يتوافر فيها معايير الجودة والسلامة والأمان والحماية ... ومحو أمية من تجاوز منهم سن التعليم")مادة ١٠ (. ونصت المادة) ١١ (من هذا القانون على أن "تلتزم مؤسسات التعليم الحكومية وغير الحكومية بمختلف أنواعها بتطبيق مبدأ المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ويجب على هذه المؤسسات الالتزام بقواعد وسياسات الدمج التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص تعليمية متكافئة مناسبة لجميع أنواع الإعاقة ودرجاتها ... ويحظر حرمان أي من ذوي الإعاقة من التعليم بمختلف مراحله، أو رفض قبوله للالتحاق بالمؤسسات التعليمية بسبب الإعاقة". وفي عام ٢٠٠٦ ، صدر)القانون رقم) ٨٢ (لسنة ٢٠٠٦ بشأن إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(، التي تختص بوضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بضمان جودة التعليم. وقد تم إنشاء هيئة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، بموجب)القانون رقم) ٨(لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار(، تتولى وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها.

مجانية التعليم والعدل التربوى :

اما بالنسبة لقضية العدل التربوى والعدالة الاجتماعية وعلاقتها بمجانية التعليم ، فان العدالة الاجتماعية والمساواة تعد الهدف الأسمى الذي تنشده الشعوب والأمم في مختلف أركان الوجود الإنساني في مختلف التنوعات الجغرافية والاجتماعية عبر التاريخ، فالعدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي بين الأمم الذي يتحقق في ظله الازدهار وانطلاقا من ذلك شكلت العدالة الاجتماعية كمطلب اقتصادي– اجتماعي أحد لشعارات الرئيسة للثورة المصرية الكبرى في ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وكذلك موجتها الثانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، فمطلب تحقيق العدالة الاجتماعية كان أحد الأسباب التي دفعت جموع الشعب المصري للتحرك والخروج إلى الشارع في ٢٥ يناير ثم في ٣٠ يونيو، مدللا على ذلك بترديدهم جميعا شعارا واحدا هو (عيش ...حرية ...عدالة اجتماعية) .

هما أساس توزيع فرص التعليم بين الناس، وهذا في حدّ ذاته هدف اجتماعي أساسيّ. ويرجع ذلك إلى أنّ التعليم ليس مجرّد سلعة استهلاكية، أو مشروع استثماري صرف، ولكنّه عملية ذات أثر جوهري في حياة الآباء والأبناء والمجتمع .

فالتعليم خدمة عمومية، ومن تم فالأصل في التعليم أن يكون عموميا ومجانيا، وضامنا لتكافؤ الفرص بين مختلف الشرائح الاجتماعية. ذلك أن ضمان التعليم الجيد والتكوين المستمر يندرج في إطار مسؤولية الدولة تجاه الأفراد، واستثمارها الاستراتيجي في تحقيق التقدم والرفاه للمجتمع ككل.

إنّ هذا التساوي لا يعني أن يحصل الناس في المجتمع على قدر متساوٍ من التعليم، إذ تختلف احتياجات الناس وقد ا رتهم . فالمساواة تعني ضمان الحصول على حدّ أدنى من التعليم، أو المساواة في تكلفة الحصول على نفس الخدمة التعليميّة، وهو ما يعني العدل بين الناس في الحصول على الفرص التعليمية، ولا يقصد بها المعنى المطلق للكلمة؛ فالتطورات التي ترتّبت عن العولمة والانخراط في اقتصاد المعرفة أشاعت فكرة التعلّم مدى الحياة وحفّزت على التعليم المستمرّ، وكنتيجة للعولمة وللتطوّر السريع للتكنولوجيا والمعارف، بات من الضروري أن لا يقتصر التعليم على الفئة الشبابيّة ويقف عند مستويات نيل الشهادات العليا.

فأصبح مفهوم "التعلّم مدى الحياة" متداولا لدى المستخدمين الواعين بضرورة تأهيل معارفهم وتطوير قدراتهم بصفة مستمرّة حتّى يتمكّنوا من مواكبة أساليب العمل الحديثة التي تخوّل لهم الحفاظ على وظائفهم والمنافسة في سوق العمل. ويتطلّب ذلك أن يواكب التعليم تطوّر الطلب وأن يعتمد أساليب ومناهج أكثر مرونة.

تختلف المواقف من هذا الموضوع. فهناك توجّه أغلبي في المجتمع العربي تقوده هيئات وشخصيّات مؤثّرة يدافع على مبدإ تكفّل الدولة بالتعليم وضمان مجّانيته لكلّ الناس بلا استثناء، وهو اتّجاه يدعو عند الضرورة إلى زيادة نصيب التعليم من إجمالي نفقات الدولة. وخلافا لذلك ثمّة من يرى أنّه لا يمكن، في ضوء الأوضاع المالية الصعبة في الدول العربية متوسّطة الدخل، أن يتمتّع بمجّانية التعليم، وعلى قدم المساواة، الطلاّب المحتاجون والطلاّب الذين ينتمون إلى أوساط اجتماعية مرفّهة؛

باعتبار أنّ مبدأ العدالة يقتضي أن يستفيد الفقراء دون سواهم من دعم الدولة، خاصّة وأنّ عددا كبير من أبناء الفئات الفقيرة لا يلتحقون بالتعليم العالي بالمعدّلات الكافية التي تخوّل الدخول إلى مراكز التميّز؛ وفي المقابل يتمكّن عدد هامّ من الطلاب المنتمين إلى أسر محظوظة، الذين يدرسون على نفقة الدولة، من الحصول بعد التخرّج على مواقع مهنيّة تتيح لهم دخلا أعلى، وبشكل غير متكافئ، والحال أنّهم اعتمدوا في دراستهم على ما يوفّره دافعو الضرائب الأقلّ منهم دخلا من مال في تمويل المؤسسات التي منحتهم شهاداتهم. ولهذا السبب هناك من يدعو إلى رفع مساهمة الطلاب المنتمين إلى أسر عالية ومتوسّطة الدخل في مصاريف تعليمهم، بما يوفّر على الدولة نفقات يمكّن توظيفها في تحسين البيئة التعليميّة ورفع الجودة.

وهناك من يرى أنّ التعليم العالي خدمة عامّة وعلى الدولة أن توفّره بالمجّان لضعفاء الحال، ويتعيّن على غيرهم دفع رسوم تقارب الكلفة التشغيلية الحقيقية للمؤسّسات التعليميّة. وفي هذه الصورة يقتصر دور الدولة على توفير الموارد الضروريّة لإنشاء وتطوير البنية التحتية والأكاديمية، والإنفاق على ضمان التحاق المؤهّلين ممّن ينتمون إلى فئات فقيرة ومهمّشة. وعلاوة على ذلك فإنّ تحقيق العدالة بين الفئات يقتضي الإنفاق على ضمان التحاق المؤهّلين ممّن ينتمون إلى فئات فقيرة ومهمّشة بتقديم المنح الدراسية)الأقساط والرسوم(والمعيشية لهم. مع فرض الرسوم المالية التي تتماشى مع الدخل الاقتصادي للأفراد.

إنّ مشكلة التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر تكمن في الجمع بين قضيتين رئيستين، هما: كفاية التمويل، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليميّة، أي كفاية التمويل لضمان تحقيق العدالة التعليميّة والقضاء على عدم التكافؤ في الفرص التعليميّة بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، أي بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين المناطق الريفيّة والحضريّة وغيرها. ومن المعروف أنّ الجمع بين كفاية التمويل الحكومي للتعليم العالي، وبين العدالة في توزيع الفرص التعليمية صعب للغاية، خاصّة في الدول النامية والفقيرة ذات الموارد الماليّة المحدودة، وتتزايد ا هذه المشكلة مع ارتفاع طلب الالتحاق بالتعليم العالي نظرا لمحدودية قدرة النظم

التعليمية في هذه الدول على مواكبة هذا الطلب، فالزيادة السكّانية المطّردة في الدول النامية والفقيرة، وتبنّي فكرة التعليم المجّاني، وتزايد القناعات عند أغلب شرائح المجتمع بضرورة الالتحاق بالتعليم العالي كنوع من الوجاهة الاجتماعية، كلّها أسباب تؤدّي إلي تفاقم هذه الأزمة.)

مجانية التعليم وتحقيق مبدا تكافؤ الفرص:

المجتمعات على اختلاف اشكالها تحاول السعي لتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم ، ولما كان العامل المادي احد معوقات تحقيق ذلك ، فان هناك عدة اجراءات تتبعها الدول لتحييد العامل المادي كي لا يعوقهم عن الالتحاق بالتعليم ، وتحتل المجانية مقدمة تلك الاجراءات التي يلجا اليها المسئولين لتأكيد المساواة وتحقيق تكافؤ الفرص بصفة عامة والتعليمية خاصة .

فتكافؤ الفرص التعليمية يعني عند البعض توفير فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته بصرف النظر عن المستوي الاقتصادي الاجتماعي، بمعني أن يستطيع كل فرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته، وأن يتعلم إلي أقصي حد تؤهله له قدراته واستعداداته بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي – او ظروفه المادية – أو الاجتماعي أو الديني أو كونه ذكراً أم أنثي.

في حين يؤكد البعض الاخر على أن تكافؤ الفرص التعليمية يعني أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم – النظامي وغير النظامي وكل ألوان التربية غير المقصودة – والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته العقلية وميوله وجهده الذاتي، وأن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية التي تقدمها حكومته، وألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق العامل بظروف التعليم الداخلية أم تعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في المجتمع ككل وكذا حقه في الحصول على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة الجامعية الحاصل عليها.

فتكافؤ الفرص التعليمية وفق هذا الفهم تعنى تمتد لتشمل مستويات واركان اربع ، التكافؤ أو العدالة فى القبول والالتحاق، ، التكافؤ أو العدالة فى ظروف التعليم الداخلية أو ما يطلق عليه عدالة المعاملة ، التكافؤ أو العدالة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع أو ما يطلق عليه التكافؤ الاجتماعي ، العدالة أو التكافؤ في فرص العمل بعد التخرج.

التعليم ضرورة اجتماعية و إنسانية و ليس سلعة، وإتاحة التعليم للجميع عبر مجانيته في كل المستويات لا ينفصل عن تحقيق متطلبات الجودة المطلوبة. كما أن الجودة لا ينبغي أن تدفع إلى التمييز الاجتماعي عبر اقتصار التعليم على فئة أو جماعة، ولكن يلزم أن تكون متاحة للجميع حتى يتحقق تكافؤ الفرص الضامن للعدل الاجتماعي وإتاحة التعليم أمام الجميع شرط أساسي لخلق مجتمع الكفاءة والجدارة القادر على المنافسة والمندرج في منطق العصر.

وفى النهاية نرى :

ان خطورة ضرب او الغاء المجانية والتراجع عنها ، والسعي إلى خصخصة وتسليع التعليم الحكومي وجلب مؤسسات أجنبية واستنبات مؤسسات تعليمية على كافة المستويات التعليمية بمصروفات باهظة لا يقدر عليها غالبية الشعب المصري ، – في بلد مازال يعاني من مختلف مظاهر التخلف على جميع الأصعدة، وغياب الشفافية، وانعدام آليات المراقبة والمحاسبة، وهيمنة عقلية اقتصاد الريع – توجه خطير تنتهجه الحكومة تكمن أساسا في تهديد التماسك الاجتماعي وتفكيك التجانس الهوياتي والقيمي للمجتمع ، وزيادة نسبة الامية والجهل ، وتعميق أسباب التخلف ، ويتعارض ومتطلبات العصر العلمية والمعرفية القائمة على العنصر البشري في زمن أضحت تتعاظم فيه سلطة المعرفة واقتصاداتها ، ويناقض المواثيق الوطنية والدولية التي تهم حقوق الإنسان... وهو ما من شأنه هدم مقومات الانتماء إلى المجموعة الوطنية واجتثاث جذور الحس الوطني، وبالتالي تهديد وحدة واستقرار وفتح مستقبل الأجيال القادمة على آفاق مظلمة ، كما يؤدي كل ذلك إلي تقليص دور الدولة ونقص حاد في أعداد الطلاب الملتحقين به، كما سيؤدي إلي زيادة عدم المساواة بين الأفراد وانعدام

تكافؤ الفرص وتحقيق ديموقراطية التعليم العالي. كما أنه سيهدد اتفاقية حقوق الإنسان والنظر إلي مجانية التعليم بوصفها حقاً إنسانياً وضرورة مجتمعية لا غني عنها للنهوض بالمجتمع.

ان مصر في حاجة الى اصلاح منظومة التعليم، ووضع خطة جديدة لتطويره وتوفير الميزانيات الكافية لتوفير تعليم جيد بعيدا عن الشعارات المكررة التي تختزل مشاكل التعليم في المجانية، فالتعليم يجب أن يكون عنوان تقدمنا لا دليل أزماتنا، فمشاكل التعليم كثيرة، وتركناها حتى وصلت لمنحنى خطر، وأهمها وضع التعليم الحكومي والمدارس الحكومية (لم تطور)، ومناهج التعليم (تطورت جزئيا)، وأوضاع المعلمين (تدهورت).

ان الامر يتطلب ضرورة وجود شراكة داعمة بين الدولة والمؤسسات التعليمية وافراد المجتمع ومؤسساته ، من خلال استمرار الدعم الحكومى للتعليم وان يكون هذا الدعم متناسبا مع الزيادة المطردة فى الطلب عليه ، وجعله اولوية من اولويات الدولة وان يكون بحق مشروع امن قومى باعتبار الحصن الحصين للامن القومى لها شانه فى شان الجيش والشرطة ، مع ضرورة ان يتزامن مع ذلك قيام المؤسسات التعليمية بالبحث عن مصادرمصادر جديدة ومتنوعة للتمويل من خلال تسويق البحوث والمشروعات البحثية ، وتحويل بعض الوحدات بتلك المؤسسات الوحدات انتاجية واستثمار اموال الصناديق الخاصة لصالح تحين نوعية التعليم ، مع ضرورو تفعيل مبدا المحاسبية والشفافية وتقليل الهدر المالى والتربوى بها .

المراجع

١- احمد حسن الصغير : تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الجامعى الحكومى وضمان جودته – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

٢- احمد سمير سامى : ٦ أدلة تُبرئ «مجانية التعليم» من التهم المنسوبة إليها ، متاح على file:///E:/%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9

%84%D8%AD%D9%82%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8 %D8%A1%D8%A7%D8%AA.htm

٣- أحمد يوسف أحمد : مجانية التعليم ، جريدة الاهرام عدد ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ متاح على http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/614390.aspx

٤- ايمان عبد الرحمن محمد : مسارات البحث التربوى حول مجانية التعليم وقضاياها فى مصر فى الفترة من ١٩٨٧ وحتى ٢٠١٧ دراسة تحليلية – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

٥- جمال على الدهشان : تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي – مجلة البحوث النفسية والتربوية – العدد الثالث –السنة التاسعة – كلية التربية – جامعة المنوفية – ١٩٩٣.

٦- جمال على الدهشان : خرافة مسئولية المجانية عن تدهور وتدنى مستوى التعليم في مصر"– اخبار مصر النها رده – عدد٨ فبراير ٢٠١٩ – متاح على http://akhbar–elnharda.com/2019/02/08/%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A9–

٧- جمال على الدهشان : رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية– مجلة نقد وتنوير– العدد الثاني – سبتمبر/أكتوبر/نوفمبر – خريف) ٢٠١٥

٨- جمال على الدهشان : نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم فى مصر ملخص ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولى الأول لكلية التربية جامعة عين شمس بعنوان "توجهات استراتيجية فى التعليم – تحديات المستقبل"– فى الفترة من ١٥– ١٦ اكتوبر ٢٠١٦.

٩- حنان رضوان واخرون : العدل التربوى وعلاقته بتكافؤ الفرص وديموقراطية التعليم

١٠- خلف محمد البحيرى واخرون : تفعيل بعض مداخل ترشيد الانفاق فى تحسين الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعى فى مصر – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

١١- سعيد اسماعيل على : بحثا عن العدل التربوى..؟!، عجلات الفقر القاسية تدهس الآلاف من زهرات التفوق رغم مجانية التعليم – جريدة الاهرام – الأثنين ٢٦ من ذي الحجة ١٤٣٥ هـ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤ السنة ١٣٩ العدد ٤٦٧٠٤

١٢- شبل بدران : مجانية التعليم المفتري عليها – جريدة الاهرام – العدد – ٤٦٦٣٤– عدد الأثنين ١٥ من شوال ١٤٣٥ هـ ١١ أغسطس ٢٠١٤ السنة ١٣٩ – مؤسسة الاهرام بالقاهرة .

١٣- شبل بدران يكتب: تسليع التعليم العالي لمصلحة من؟! متاح على https://www.masress.com/dostor/30442

١٤- صفاء عبد المحسن رضوان : تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الاطفال فى مصر – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

١٥- عاصم الدسوقي : مجانية التعليم المفتري عليها في بلدنا..!!– مجلة روزاليوسف – عدد ١٨ مارس ٢٠١٧.

١٦- عبد الرحمن فهمى : أكذوبة مجانية التعليم الكبرى – جريدة الوفد المصرية – عدد الأربعاء، ٥ نوفمبر ٢٠١٤ .

١٧- عصام احمد إبراهيم الشافعي ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ٢٠١٥

١٨- على صالح جوهر ، ميادة الباسل : متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمى التاسع بعنوان التعليم والعدالة الاجتماعية – ٢٥–٢٦ ابريل ٢٠١٥ – جامعة سوهاج .

١٩- على صالح جوهر، ميادة الباسل : المجانية فى التعليم ، رؤية واقعية وبدائل مقترحة – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

٢٠- عمرو الشوبكي : حوار مجانية التعليم – جريدة المصري اليوم – عدد الثلاثاء ٢٠-١١-٢٠١٨.

٢١- عمرو جاد : مجانية كاذبة خاطئة متاح على https://www.youm7.com/story/2018/11/13/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%A6%D8%A9/4029859

٢٢- فادي علاونة : الحق في التعليم في ضوء المواثيق الدولية متاح على https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/408194.html

٢٣- فيفى احمد توفيق : تصورمقترح لدعم مجانية التعليم الاساسفى مصر فى ضوء التشريعات الدستورية – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

٢٤- مجّانية التعليم العالي إلى أين؟: ص ٤٧ – ٤٨

٢٥- مجانية التعليم في امريكا وبريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان .. تعليم حكومي بجودة عالمية متاح على http://alhayahnews.com/art.php?id=27003#.XC_nprxS_IU

٢٦- محمد محمد سكران : مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري – عالم التربية السنة ١٢ – العدد الثامن – يناير – ٢٠١١. ص ص٣٣٧– ٣٤٠.

٢٧- محمد الاصمعى محروس ، عبد الله عبد العال نعمان : بدائل مقترحةلتنويع مصادر تمويل التعليم العالى فى البلاد العربية فى ضوء رؤيتمصر والسعودية ٢٠٣٠ – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول– الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

٢٨- محمد حلمى : مجانية التعليم في مصر بين مؤيد ومعارض – متاح على https://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/1/10/free-education-in-egypt-between-supporters-and-opponents

٢٩- محمد حمزة: دفاعا عن مجانية التعليم العالي متاح على https://anfaspress.com/news/voir/43985-2018-10-28-09-55-59

٣٠- محمد خليل : مجانية التعليم، جانية ، ام مجنى عليها ، الحوار المتمدن ، عدد /٨/١٧ ٢٠١٥ متاح على file:///E:/%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/%D9%85%D8%AD%D9D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7%20%D8%9F!.htm

٣١- محمد نبيل حلمي : مخاوف اجتماعية وسياسية في مصر إزاء بحث مبدأ «مجانية التعليم» قلق كبير في الأوساط الشعبية والمتدنية الدخل- جريدة الشرق الاوسط – العدد [١٤٦٠٦] – السبت – ١٦ شهر ربيع الأول ١٤٤٠ هـ – ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨ .

٣٢- منال ابو الفتوح قاسم : مجانية التعليم الجامعى وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التحديات الراهنة وازمة التحول – المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج – المجلد الاول- الجزء الثانى – مارس ٢٠١٩ .

٣٣- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو: ضمان الإدماج والإنصاف في التعليم في المنطقة العربية مراجعة الادبيات حول التعليم الجامع فى المنطقة العربية ودول الخليج – تشرين الثاني، ٢٠١٨.

٣٤- نادية جمال الدين: التعليم والعدالة الاجتماعية – متاح على http://hwamsh.net/2015/10/%d8%af-%d9%86%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9

٣٥- هديل رزق القزاز : الحق في التعليم بين الواقع والطموح متاح على www.cheqedu.org/studies/st37.doc